

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٣٧٣٩ لسنة ٢٠٠٩

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون المراقبات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته :

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :

وعلى كتب السيد المستشار رئيس محكمة أسيوط الابتدائية

المؤرخة ٦ / ٨ / ٢٠٠٩ :

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم :

قرر :

(المادة الأولى)

يكون مقر محكمة أسيوط الابتدائية ، بالبني (د) بمجمع محاكم أسيوط الجديد ، الكائن بشارع الثورة - ميدان الحرب والسلام بـ مدينة أسيوط - محافظة أسيوط ، بدلاً من مقرها الحالي .

(المادة الثانية)

يكون مقار محاكم : بندر أول أسيوط الجزئية المدنية ، وبندر ثان أسيوط الجزئية المدنية ، ومركز أسيوط الجزئية المدنية ، بالبني (د) بمجمع محاكم أسيوط الجديد ، الكائن بشارع الثورة - ميدان الحرب والسلام بـ مدينة أسيوط - محافظة أسيوط ، بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الثالثة)

تعقد جلسات الدوائر الكلية لمحكمة أسيوط الابتدائية التي تنظر الدعاوى المدنية والتجارية والعمالية والضرائب والإفلاس والدعاوى المستأنفة ، بالبني (د) بجمع محاكم أسيوط الجديد ، الكائن بشارع الثورة - ميدان الحرب والسلام بمدينة أسيوط - محافظة أسيوط ، بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الرابعة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠١٠/١/١٦

صدر في ٢٠٠٩/١٢/٢٧

وزير العدل

المستشار / محمد عصام مرعي